جامعة بغداد					
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية				
القسم	قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية				
أسم الباحث	احمد خالد محمود				
أسم المشرف	أ.د موفق عبد الحسين محمد				
الأيميل					
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ	
	ماجستير	√ دكتوراه			
عنوان البحث	تدقيق الأداء على وفق معايير التعليم المحاسبي الدولية بحث تطبيقي في المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية / جامعة بغداد				
السنة	٢٠١٨				
اللغة	العربية				
الخلاصة	في ظل التحديات التي تواجه مؤسسات التعليم العالي عموما ومؤسسات التعليم المحاسبي خاصة بسبب العولمة وما صاحبها من تطور قطاع الاعمال بشكل متسارع مما تطلب من هذه المؤسسات العمل باستمرار على تحسين وتطوير مستويات أدائها على النحو الذي يزود الطالب بالمؤهلات العلمية والعملية التي تؤهله للقيام بدوره الأساس في المجتمع. ولذلك أصبح تدقيق الأداء بالاعتماد على معايير التعليم المحاسبي الدولية أحد الأدوات الفاعلة للارتقاء بأداء المؤسسات، والذي ينعكس بالنتيجة النهائية ايجاباً على إعداد مخرجات مهنية قادرة على ممارسة المهنة والسير في الحياة العملية بنحو يضمن لها النجاح والاستمرارية. وعليه يهدف البحث الى اقتراح إطار شامل يستند إلى معايير التعليم المحاسبي الدولية وبما يتماشى مع بيئة التعليم المحاسبي في العراق، ويلبي الاحتياجات المحاسبية الأكاديمية والمهنية المطلوبة ، واستخدامه في تدقيق أداء عينة البحث (المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية/جامعة بغداد) والوقوف على ما تفرزه نتائج تدقيق الأداء، وتقديم المقترحات والحلول اللازمة وبما يعين المؤسسات التعليمية على التطبيق الكامل لمعايير التعليم المحاسبي الدولية.				

جامعة بغداد	
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية
القسم	قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية

أسم الباحث	ازهر محمد عبد
أسم المشرف	أ.د.عامر محمد سلمان
الأيميل	
الدرجة العلمية	مدرس مساعد / مدرس / أستاذ مساعد / أستاذ ماجستير / √ دكتوراه
عنوان البحث	تطبيق اطار قياس اداء الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وانعكاسه في بناء اجهزة رقابية قوية (بحث تطبيقي في ديوان الرقابة المالية الاتحادي)
السنة	٢٠١٨
اللغة	العربية
الخلاصة	يسعى البحث الى تسليط الضوء على شمولية وموضوعية وشفافية الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في مجال تحقيق أهداف التنمية المستدامة وابراز دور الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في قياس ادائها. ولتحقيق اهداف التنمية المستدامة الهدف ١٦ من خلال تطبيق إطار قياس اداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وانعكاسه بتحقيق ذلك الهدف واختباره في ديوان الرقابة المالية الاتحادي في جمهورية العراق. ويبرز دور الاجهزة العليا للرقابة المالية بأعتبارها عضواً مجتمعياً بارزاً يمكن أن يؤدي دوراً حيوياً في توفير المعلومات ودعم الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة التي تساعد في تقوية قدرات أجهزة الرقابة العليا في منع الفساد وهي نقطة الانطلاق الرئيسة نحو تحقيق التنمية المستدامة بدمجها في مختلف المجالات التنموية الأمر الذي يتطلب قياس ادائها على وفق إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (SAI-PMF) الصادر عن منظمة الأنتوساي (INTOSAI) سنة ٢٠١٦ الذي تم أعدادة على وفق المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (ISSAIs) والممارسات الدولية الجيدة بأعداد تقرير يحتوي أرقام ملموسة تتعلق بالأداء تسهم في ضمان الشفافية والوضوح لعمل الجهاز ، حيث تساعد على التعرف على مواطن القوة وكيفية استغلالها في دعم أداء الجهاز وتشخيص مكامن الضعف ومعالجتها ، والقيام بعملية تخطيط أستراتيجي سليم يسهم في بناء أجهزة رقابية قوية.

جامعة بغداد	
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية
القسم	قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية
أسم الباحث	اسيل عطية عبيد
أسم المشرف	أ.م.د. خولة حسين حمدان

الأيميل				
الدرجة العلمية	**مدرس مساعد**	**مدرس**	**أستاذ مساعد**	**أستاذ**
	ماجستير		**√ دكتوراه**	
عنوان البحث	**القياس والإفصاح عن الاستثمارات في الشركات الزميلة على وفق IAS 28 و IFRS 12 ودورالمدقق الخارجي في التحقق منها بحث تطبيقي في الشركة العامة للخطوط الجوية العراقية وشركة فندق فلسطين**			
السنة	**٢٠١٨**			
اللغة	**العربية**			
الخلاصة	**في ظل التطورات السريعة والمستمرة التي تشهدها بيئة الاقتصاد العالمية ولغرض النهوض بالاقتصاد الوطني عن طريق جذب الاستثمارات الأجنبية ،اصبحت الحاجة ملحة إلى تطبيق معايير المحاسبة الدولية ومعايير اعداد التقارير المالية كونها توفر معيارا موحدا بشأن المعلومات المالية في التقارير المعدة طبقاً لها كي يستطيع المستثمر قرائتها ومقارنتها مع الانشطة الاقتصادية للشركات المحلية او الدولية الأخرى ، وتكمن مشكلة البحث الرئيسة بعدم توافق متطلبات القياس والافصاح المتعلقة بالاستثمارات في الشركات الزميلة في البيئة العراقية والواردة في القاعدة المحاسبية (١٤) محاسبة الاستثمارات الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في جمهورية العراق والمعالجات المحاسبية الواردة في النظام المحاسبي الموحد مع ما ورد في المعايير الدولية فضلاً عن وجود قصور في برنامج التدقيق الخاص بالاستثمارات وعدم مراعاته لخصوصية الاستثمارات في الشركات الزميلة ، ويهدف البحث الى التعرف على ماهيه الاستثمار في الشركات الزميلة في الفكر المحاسبي وتحديد أوجه القصور في القياس والإفصاح عن الاستثمار في الشركات الزميلة في ظل القواعد المحاسبة المحلية والنظام المحاسبي الموحد وتقديم إنموذج مقترح للمعالجات المحاسبية المتعلقة بالاستثمارات في الشركات الزميلة واعداده على وفق المعيار المحاسبي الدولي(IAS (28 ومعيار الابلاغ المالي (12) IFRS فضلاً عن اقتراح إنموذج لبرنامج تدقيق عن الاستثمارات في الشركات الزميلة وتطبيقها على الشركة محل التطبيق ، وعلى وفق الدراسة النظرية والعملية للبحث تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها اختلاف متطلبات الاعتراف المحاسبي بموجب القواعد المحاسبية المحلية والنظام المحاسبي الموحد عن تلك التي تتطلبها المعايير الدولية، وان تبني برنامج لتدقيق الاستثمارات في الشركات الزميلة يسترشد به المدققين يسهم في انجاز العمل التدقيقي بكفاءة وفاعلية وبالوقت المناسب وبما يحقق تقديم معلومات موثوقة تمكن المستثمرين من اتخاذ قراراتهم الاستثمارية ، وعلى وفق الاستنتاجات فقد جرى التوصل إلى مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة تحديث النظام المحاسبي الموحد في العراق طبقاً لمعايير المحاسبية الدولية ومعايير اعداد التقارير المالية لمواكبة التغيرات الحاصلة في البيئة الداخلية والخارجية على وفق الانموذج المقترح وكذلك اعتماد برنامج التدقيق المقترح للتحقق من سلامة القياس والافصاح عن تلك الاستثمارات .**			

جامعة بغداد	
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية
القسم	قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية
أسم الباحث	امل مرزة صخيل
أسم المشرف	أ. م. د . سالم عواد هادي
الأيميل	
الدرجة العلمية	مدرس مساعد | مدرس | أستاذ مساعد | أستاذ ماجستير | √ دكتوراه
عنوان البحث	برنامج مقترح لتدقيق الأداء ودوره في تحقيق التنمية المستدامة "بحث تطبيقي في مديرية توزيع كهرباء الديوانية "
السنة	٢٠١٨
اللغة	العربية
الخلاصة	للطاقة دور مهم في حياة الشعوب فهي المحرك الاساس للاقتصاد ولأنشطته المختلفة وكونه مؤشرا من مؤشرات الرفاه الاجتماعي , ويسهم في تحسين مستويات المعيشة والحد من الفقر, وتعتبر من الدعائم الاساسية لتحقيق التنمية المستدامة وابعادها الاربعة (الاقتصادي , الاجتماعي , البيئي , المؤسسي) ويهدف البحث الى التعرف على الاطار النظري للمؤسسات العامة للكهرباء والتنمية المستدامة , وبيان واقع التنمية المستدامة , وتدقيق الاداء في المؤسسات العامة للكهرباء ودورها في تحقيق التنمية المستدامة , فضلا عن اقتراح برنامج تدقيق اداء قطاع الكهرباء بما يحقق التنمية المستدامة في المؤسسات العامة للكهرباء, من خلال النهوض بواقع هذا القطاع الحيوي والحد من الهدر والضائعات في الطاقة الكهربائية وتأهيل وصيانة الشبكة الكهربائية وايصالها الى كافة شرائح المجتمع ,وتتمثل مشكلة البحث بعدم وجود برنامج تدقيق يضمن تدقيق اداء المؤسسات العامة للكهرباء بما يحقق التنمية المستدامة, وقد توصلت الباحثة الى مجموعة من الاستنتاجات اهمها, عدم وجود برنامج تدقيق الاداء لدى قسم التدقيق الداخلي في وزارة الكهرباء وتشكيلاتها وديوان الرقابة المالية الاتحادي ، يتضمن مؤشرات واهداف ومبادئ التنمية المستدامة للمؤسسات العامة للكهرباء , بما يضمن تحقيق ابعاد التنمية المستدامة الاربعة (الاقتصادية ، الاجتماعية ، البيئية ، المؤسسية),وخرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات ومن اهمها , ضرورة وجود برنامج تدقيق يتضمن تدقيق اداء المؤسسات العامة للكهرباء بما يضمن تحقيق ابعاد التنمية المستدامة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية) , لبيان دور تدقيق اداء قطاع الكهرباء في المساهمة

	فـــي تحقيـــق التنميـــة المســـتدامة , مـــن خـــلال الوقـــوف علـــى مســـتويات الاداء والمعوقـــات التـــي تحـــول دون تحقيـــق التنميـــة والســـعي لتحقيـــق اهـــداف التنميـــة المســـتدامة وضـــمان تـــوافر الطاقـــة الكهربائيـــة بأســـعار مناسبة وبصورة دائمة خدمة للأجيال الحالية والقادمة .

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			
القسم	قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية			
أسم الباحث	جمال ناجي محمد			
أسم المشرف	أ.م.د.صبيحة برزان العبيدي			
الأيميل				
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ
	ماجستير	√ دكتوراه		
عنوان البحث	تدقيق الإفصاح عن المخاطر المالية في المصارف على وفق IAS و IFRS ودوره في ترشيد قرارات الإستثمار بحث تطبيقي في عينة من المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية			
السنة	٢٠١٨			
اللغة	العربية			
الخلاصة	شهد القطاع المصرفي تطوراً ملحوظاً في كافة الأنشطة التي يمارسها، كماً، نوعاً وجغرافياً، نتيجة للإنفتاح الإقتصادي، وما وفرته تقنيات الإتصال وتكنولوجيا المعلومات لهذا القطاع الاقتصادي الحيوي من التواصل على المستويين المحلي والعالمي، مما أدى الى تبسيط خطوات إجراء التعاملات في مختلف الأنشطة المصرفية على مستوى العالم متجاوزة الحدود بين الدول. وكي تستمر المصارف في ترسيخ دورها في التنمية الاقتصادية بالرغم من ضعفه الذي يتضح في المحافظ الاستثمارية للمصارف المعروضة في الجانب العملي, لابد لها من إيجاد الوسائل لتحقيق الإتساق والثبات في الإجراءات المحاسبية, ولتحقيق ذلك لابد من تطبيق معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standards ومعايير الابلاغ المالي الدولية International Financial Reporting Standards، التي الزم البنك المركزي العراقي بكتابه المرقم ٩/١٢ في ٢٠١٦/١/٤ كافة المصارف التجارية الخاصة العراقية بتطبيقها إعتباراً من السنة المالية المنتهية في ٢٠١٦/١٢/٣١ لغرض توفير معلومات محاسبية تعكس أداء تلك المصارف بكل موضوعية وموثوقية وملائمة لغرض اتخاذ القرارات. ويعد الإفصاح عن المخاطر المالية التي تواجهها المصارف، ووجود اجراءات				

	لتدقيق التزامها بالإفصاح عن تلك المخاطر وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية من الأمور الهامة للمصرف ولكافة الأطراف التي تتعامل معه، ومن هنا برزت مشكلة البحث في عدم وجود برنامج لتدقيق الإفصاح عن المخاطر المالية في المصارف التجارية الخاصة، الأمر الذي أدى إلى عدم ملائمة المعلومات المحاسبية الخاصة باتخاذ قرارات الاستثمار والائتمان، ومما انعكس سلباً على القيمة السوقية لأسهمها، لذلك فإن البحث يهتم بتسليط الضوء على أهمية ايجاد برنامج لتدقيق الإفصاح عن المخاطر المالية ينفذه مدقق خارجي مستقل في المصارف التجارية الخاصة على وفق IAS و IFRS . **ولأهمية تجاوز القطاع المصرفي لهذه المشكلة فقد عمد الباحث إلى إختيار هذا الموضوع في محاولة لإقتراح المعالجات من خلال اقتراح برنامج لتدقيق الإفصاح عن المخاطر المالية الذي من شأنه أن يسهم في رفع الثقة بالمعلومات المحاسبية وبالتالي التأثير بقرارات الإدارة وتحسين سمعة المصرف مما يسهم في تحقيق الأهداف الإستراتيجية ويحد من حالات التعثر المالي والفشل، نتيجة القرارات غير السليمة الناتجة عن عدم الافصاح عن المخاطر المالية التي تنطوي عليها.** **ويهدف البحث إلى التعرف على أنواع المخاطر المالية المصرفية التي تواجهها المصارف التجارية الخاصة في البيئة العراقية، وفحص القوائم المالية للمصارف عينة البحث لغرض التعرف على مدى تطبيق المصارف للمعايير الدولية، ومن ثم اقتراح برنامج لتدقيق الإفصاح عن المخاطر المالية على وفق (IAS و IFRS) .**

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	**المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية**			
القسم	**قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية**			
أسم الباحث	**حازم علي مطير**			
أسم المشرف	**أ.م.د. علي محمد ثجيل المعموري**			
الأيميل				
الدرجة العلمية	**مدرس مساعد**	**مدرس**	**أستاذ مساعد**	**أستاذ**
	ماجستير		√ **دكتوراه**	
عنوان البحث	**مسؤولية مراقب الحسابات عن فحص المعلومات المالية المستقبلية على وفق معيار التأكيد الدولي رقم ٣٤٠٠ (دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية العاملة في العراق)**			
السنة	**٢٠١٨**			

اللغة	العربية
الخلاصة	تهدف الدراسة الى توضيح مسؤولية مراقب الحسابات عن المعلومات المالية المستقبلية وحدود تلك المسؤولية اضافة الى الدور الذي يلعبه في تأكيد الثقة بها حيث ان مراقب الحسابات يعتبر صاحب الكلمة الفصل في تشجيع المستثمرين سواء كانوا محليين او خارجيين في استثمار اموالهم في الوحدات التي تفصح عن المعلومات المالية المستقبلية حيث لوحظ ان الوحدات التي لا تفصح عن المعلومات المالية المستقبلية يتخوف المستثمرون من التعامل معها لان عدم وضوح المعلومات المالية يمثل مخاطر كبيرة والمستثمرون يعتمدون على راي مراقب الحسابات بوصفه الوكيل الشرعي لهم وللجمهور ومؤشرا لأعمالهم لذا يبني المستثمرون قرارتهم علية، حيث اتبع الباحث المنهج الاستنباطي الاستقرائي والمنهج الوصفي التحليلي في جميع البيانات المجمعة من المصادر الاولية . افترض الباحث عدة فرضيات لحل لمشكلة البحث حيث ان اعداد المعلومات المالية المستقبلية استنادا الى جميع الافتراضات الجوهرية وبأفضل التقديرات سيساهم في تعزيز موثوقية البيانات المالية ككل واتخاذ القرارات الرشيدة في استثمار الاموال في الوحدات التي تنشر معلومات عن موقفها في المستقبل، كذلك عدم اعتماد دليل تأكيد لفحص المعلومات المالية المستقبلية وفق معيار التأكيد الدولي رقم ٣٤٠٠ . يستخدم مراقب الحسابات المعايير المهنية في تدقيق المعلومات المالية وتقدم اغلب الوحدات العاملة في النشاط المصرفي معلومات مالية عن رؤى مستقبلية للمستثمرين كذلك يعتمد مراقب الحسابات في تقييم تلك المعلومات على تقييم نظام الرقابة الداخلية ومتانته ومدى الاعتماد عليه من خلال تحديد مقاط القوة والضعف . وقد تم تطبيق هذه الدراسة على عينة من المصارف التجارية العاملة في العراق تراوحت بين مصرف مستمر واخر تحت الاشراف والمتابعة واخر تحت الوصاية .

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			
القسم	قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية			
أسم الباحث	حميد خليفة ساير			
أسم المشرف	أ.م.د. سالم عواد هادي			
الأيميل				
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ
	ماجستير	√ دكتوراه		
عنوان البحث	المعالجات المحاسبية لأثر الأزمات والأحداث الطارئة على العرض والإفصاح عن			

	البيانات المالية للشركات (بحث تطبيقي في شركة نفط الشمال/شركة عامة)
السنة	٢٠١٨
اللغة	العربية
الخلاصة	كثرت الازمات وتنوعت التي تواجه وحدات الاعمال وامنكت لتشمل البلدان وفي بعض الاحيان قد تتجاوز حدود البلد الواحد ولا شك أن هذه الازمات تسبب احداث طارئة تؤثر على الشعلة الوحدات الاقتصادية كما تؤثر على بياناتها المالية بتأثيرها على البنود التي تحتويها الميزانية الصومية ولما كانت الموجودات الثابتة من البنود الرئيسة المهمة في القوائم المالية لأغلب الوحدات الإقتصادية فإن عدم الإفصاح عن هذه الموجودات بصورة صحيحة يؤثر على القوائم المالية المالية ويقلل مصداقيتها وبصورة خاصة عندما تكون هذه الموجودات ذات أهمية نسبية مرتفعة في الوحدة، وبذلك فإن من الأمور المهمة التي تؤثر على القوائم المالية هي تأثير الأحداث الطارئة على موجودات الوحدة الاقتصادية ومدى تمثيل هذه الموجودات للواقع الفعلي للوحدة خلال الفترة المالية التي تم بها الحدث ومن هنا فقد إختار الباحث شركة نفط الشمال لعينة البحث كونها من الشركات التي تأثرت بشكل كبير خلال عام / ٢٠١٤ بسبب الأحداث الطارئة بسبب أن قوائمها لم تتضمن الافصاح عن الخسائر المحتملة. ويهدف البحث إلى إستعراض واقع القياس والافصاح عن الاحداث الطارئة في البيئة العراقية والمعايير الدولية الخاصة بالقياس والإفصاح عن الآثار المترتبة عن الأحداث الطارئة والتعرف على ماهية مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية ومعاييرها ومبادئها وتعديل القوائم المالية لعينة البحث لتلائم الحالات الطارئة التي تعرضت لها شركة نفط الشمال، كما يتناول البحث مشكلتين أساسيتين هما هل عدم الإفصاح عن الأحداث الطارئة في البيانات المالية لشركة نفط الشمال كما في ٣١ / كانون الأول / ٢٠١٤ سيؤثر على العرض العادل والصادق للموجودات الثابتة التي فقدت بعد أحداث ١٠/٦/٢٠١٤ توهل عدم تبني شركة نقط الشمال أس قياس ومعالجة الحالات الطارئة التي تعرضت لها موجوداتها سيؤثر على قرارات مستخدمي البيانات المالية ؟ وقدم استند البحث إلى فرضية ان قياس وعرض الاحداث الطارئة والافصاح عنها على وفق معايير المحاسبة الدولية (٣٧) (IAS) المخصصات والالتزامات المحتملة والأصول المحتملة و () (IAS) عرض القوائم المالية و () (FASB) المحاسبة عن الاحتمالات لعينة البحث يساهم في صدق وعدالة القوائم المالية.

جامعة بغداد	
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية
القسم	قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية
أسم الباحث	حنان عبد الامير كاظم
أسم المشرف	أ.د. موفق عبد الحسين
الأيميل	

الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ
	ماجستير	√ دكتوراه		
عنوان البحث	دور ديوان الرقابة المالية الاتحادي في تدقيق حسابات السلف والأمانات ومتابعة تصفيتها وأثرها على الحساب الختامي للدولة "بحث تطبيقي في ديوان الرقابة المالية الاتحادي ووزارة المالية"			
السنة	٢٠١٨			
اللغة	العربية			
الخلاصة	يتطلب النشاط الحكومي والمحاسبة عن العمليات التي تحدث في بيئة الوحدات الحكومية المطبقة للنظام المحاسبي الحكومي إستخدام حسابات وسيطة متمثلة بالسلف والامانات , إذ ان هناك بعض العمليات خاصة بالنفقات تستحق على الدولة خلال السنة المالية ولا يتم دفعها الى اصحابها لكونها لم تستكمل بعد اجراءات تسديدها او عمليات خاصة بالايرادات لم تستكمل اجراءات تحصيلها ، لذا يتم استخدام حسابي السلف والامانات لضبطها والرقابة عليها وتسجيلها وبذلك تظهر لدينا بعد انتهاء السنة المالية واجراء التسويات اللازمة من ضمن الحسابات المكونة للحساب الختامي. ويهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على انواع حسابات السلف والامانات المستخدمة في النظام المحاسبي الحكومي اللامركزي واجراءات الرقابة والسيطرة على تلك الحسابات, وبيان دور ديوان الرقابة المالية الاتحادي في تدقيق حسابات السلف والامانات المتراكمة في حسابات الدولة وبيان المعالجات التي من شأنها ان تحد من تفاقمها وتراكمها من خلال تطوير برنامج التدقيق المطبق من قبل الهيئة الرقابية العاملة في وزارة المالية , لأجل اعطاء صورة واضحة وعادلة عن المركز المالي للدولة والحفاظ على الاموال العامة من الهدر والضياع. وقد توصل البحث إلى أهم الاستنتاجات والمتمثلة في ضعف دور وزارة المالية في مراقبة وتصفية السلف والامانات المتراكمة في الحساب الختامي للدولة اولاً بأول مما ادى الى تراكمها من سنة لاخرى , و عدم دقة التسويات القيدية عند بعض وحدات الانفاق لمبالغ السلف والامانات مما ادى الى ظهورها مخالفة لطبيعتهاالمحاسبية , وقيام وزارة المالية بصرف سلف بدون تخصيص يغطيها في الموازنة لبعض ادارات الدولة , فضلا عن منح بعض السلف قبل صدور قانون الموازنة العامة للدولة. و توصلت الباحثة الى مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة قيام وزارة المالية بمراقبة وحث وحدات الانفاق على تصفية السلف والامانات المتراكمة في بياناتها المالية اولا بأول مما ينعكس على مصداقية الحساب الختامي للدولة والعمل على توافر نظام معلوماتي كفوء يوفر البيانات المالية والاحصائية والتحليلية لحسابي السلف والامانات في الوقت المناسب عند الحاجة اليها وذلك ليتسنى لمتخذي القرارات إتخاذ الاجراءات اللازمة لتصفيتها, فضلا عن الالتزام بصرف السلف وفقاً للقوانين والتعليمات والتشريعات النافذة من اجل تحقيق الاهداف الكاملة للموازنة العامة للدولة , وإعتماد البرنامج المقترح من الباحثة في الهيئات الرقابية التابعة لديوان الرقابة المالية الاتحادي والعاملة في وحدات الانفاق الحكومي, كون ان هذا البرنامج يراعي خصوصية الحسابات الختامية لوحدات الانفاق بشكل مفصل ليتسنى لفريق التدقيق المكلف الاسترشاد به .				

<table>
<tr><td colspan="3">جامعة بغداد</td></tr>
<tr><td>أسم الكلية / المعهد</td><td colspan="2">المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية</td></tr>
<tr><td>القسم</td><td colspan="2">قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية</td></tr>
<tr><td>أسم الباحث</td><td colspan="2">حيدر عادل عباس</td></tr>
<tr><td>أسم المشرف</td><td colspan="2">أ.م. د. خولة حسين حمدان</td></tr>
<tr><td>الأيميل</td><td colspan="2"></td></tr>
<tr><td>الدرجة العلمية</td><td colspan="2">مدرس مساعد | مدرس | أستاذ مساعد | أستاذ
ماجستير | √ دكتوراه</td></tr>
<tr><td>عنوان البحث</td><td colspan="2">برنامج مقترح لتدقيق
جودة صناعة وإستخراج الغاز على وفق
المعايير الدولية
(بحث تطبيقي في شركتي غاز الجنوب وغاز البصرة)</td></tr>
<tr><td>السنة</td><td colspan="2">٢٠١٨</td></tr>
<tr><td>اللغة</td><td colspan="2">العربية</td></tr>
<tr><td>الخلاصة</td><td colspan="2">إتسع المفهوم التطبيقي للجودة في الأونه الأخيره ليشمل تطبيق مواصفات ومعايير دولية يتم النظر إليها بصوره تتسم بالثقة سيما من قبل الزبائن والموردين, تصدر من قبل المنظمة العالمية للجودة (الأيزو), حيث يتم تطبيقها على العمليات التصنيعيه والخدميه وكذلك يتم تطبيقها على الأفراد العاملين في المنظمة, وذلك من خلال سعي تلك المنظمة الى إصدار عدد من المعايير والتي تكون ملائمة لأنشطة جميع الوحدات والمنظمات بشكل عام ولصناعة واستخراج الغاز بشكل خاص, لما يتمتع به الغاز الطبيعي من خصائص ومميزات جعلت منه منافساً مهماً للطاقة.
وتكمن مشكلة البحث على الرغم من الأنفاق الحكومي الواسع في مشاريع أستثمار الغاز الطبيعي الا ان مشكلة إنتاج غاز سائل مملوء بالشوائب ما زالت تشكل تهديداً لسلامة العاملين والمستهلك على حداً سواء, مع إنعدام وجود برنامج تدقيق يعنى بجودة صناعة وإستخراج الغاز, وبما يتيح تحقيق الأهداف الاقتصادية ولحد من عمليات حرق الغاز مما انعكس سلباً على جودة الغاز المنتج من حقول الشركة والتكاليف المتعلقه بها(تكاليف الفشل الداخلي والخارجي) والتي يقيمها المدقق على انها اخطاء جوهرية في البيانات المالية للشركة والتي يمكن ان تؤثر على:
❖ الألتزام بمواثيق الدين.
❖ تخفي تغيراً في الارباح.
❖ تؤثر على النسب المستخدمة لتقييم المركز المالي للشركة او نتائج العمليات او التدفقات النقدية.
ويهدف البحث الى إعداد برنامج تدقيق مقترح يعنى بجودة صناعة واستخراج الغاز على وفق المعايير الدولية.
ويستند البحث على فرضية مفادها ان إعداد برنامج تدقيق يعنى بإجراءات الرقابة</td></tr>
</table>

	والتدقيق على جودة عمليات صناعة وإستخراج الغاز الطبيعي, يسهم في الحد من الأستمرار مستقبلاً بانتاج غاز مملوء بالشوائب والهدر في المال العام من خلال ضمان عملية التحسين المستمر لأنتاج الغاز, وتعزيز رضا المستهلك بالغاز المنتج من حقول الشركة.

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			
القسم	قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية			
أسم الباحث	رزاق صادق رزاق			
أسم المشرف	أ.م.د علي محمد ثجيل المعموري			
الأيميل				
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ
	ماجستير	√ دكتوراه		
عنوان البحث	دور التدقيق الإستراتيجي في فاعلية أجهزة التدقيق الداخلي (أنموذج مقترح) (دراسة تطبيقية في الشركة العامة للصناعات المطاطية والاطارات			
السنة	٢٠١٨			
اللغة	العربية			
الخلاصة	أدت التغييرات الحاصلة في بيئة الأعمال الداخلية والخارجية إلى خلق مخاطر كبيرة قد تعترض تحقيق الأَهداف الاستراتيجية لمنظمات الأعمال، وبذلك تهدد بقاءها واستمرارها ، فكان لا بد من تفعيل الدور الرقابي في المنظمة للحد من تأثيرات تلك المخاطر، وقد أُعهد هذا الدور إلى وظيفة التدقيق الداخلي ، في الوقت الذي تُعاني أَجهزة التدقيق الداخلي من القصور في تدقيق العديد من أوجه نشاط المنظمات ومنها دراسة وتحليل بيئة المنظمة لتحديد الوضع الاستراتيجي للمنظمات، ولتحقيق ذلك لابد من تطوير اجراءات وبرامج عمل التدقيق الداخلي وتوسيع نطاق عمله، ويتم ذلك من خلال تدقيق مدى ملائمة الخطط الاستراتيجية وسياسات المنظمة مع اهدافها الاستراتيجية والتشغيلية وتحديد مدى انسجامها مع الوضع الاستراتيجي للبيئة المحيطة بها، لذا تتلخص مشكلة البحث بضعف نطاق عمل أَجهزة التدقيق الداخلي في مجال تدقيق مدى انسجام رؤية ورسالة المنظمة مع اهدافها وخططها الاستراتيجية، ومن ثم التحقق من مدى ملائمة تلك الخطط الاستراتيجية مع الوضع الإستراتيجي الحالي والمستقبلي للمنظمة، لتحديد مدى امكانية تنفيذ تلك الاهداف والاستراتيجيات في المستقبل، وأستند البحث إلى فرضية مفادها إنَّ توظيف إسلوب التدقيق الإستراتيجي واستخدام ادواته وشمول البيئة الخارجية ووضع المنظمة واصحاب المصالح فضلاً عن البيئة الداخلية للمنظمات ضمن نطاق عمل التدقيق الداخلي يؤدي إلى زيادة فاعلية اجهزة التدقيق الداخلي ومن ثم زيادة كفاءة وفاعلية اداء المنظمات،			

	وقد هدفت الدراسة إلى بيان أثر استخدام اجراءات التدقيق الاستراتيجي على فاعلية اجهزة التدقيق الداخلي، وكذلك تصميم أنموذج برنامج عمل مقترح للتدقيق الداخلي يتضمن اجراءات التدقيق الاستراتيجي ومن ثم تنفيذ خطوات ذلك البرنامج.

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	**المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية**			
القسم	**قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية**			
أسم الباحث	**رشا عودة لفتة**			
أسم المشرف	**أ. م. د سالم عواد هادي**			
الأيميل				
الدرجة العلمية	**مدرس مساعد**	**مدرس**	**أستاذ مساعد**	**أستاذ**
	ماجستير	**√ دكتوراه**		
عنوان البحث	**أثر تدقيق الرقابة الاشرافية للبنك المركزي العراقي في تحقيق الشمول المالي** **برنامج مقترح**			
السنة	**٢٠١٨**			
اللغة	**العربية**			
الخلاصة	**في ضوء تزايد اهتمام البنوك المركزية بالشمول المالي وظهور توجهات عالمية لتحقيق الشمول المالي في الدول من خلال القطاع المصرفي الذي يعد من أكثر القطاعات الحيوية مما يعرضه للمخاطر المتعلقة بتبني السياسات الجديدة لتحقيق الشمول المالي والذي يقصد به تعزيز و وصول واستخدام كافة فئات المجتمع للخدمات والمنتجات المالية وبما تتناسب مع احتياجاتهم، بحيث تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة، وعلى الاجهزة المعنية بتدقيق الرقابة الاشرافية على عمل المصارف ان تأخذ دورها الفاعل والمؤثر في وضع المصارف على المسار الصحيح والمتوافق مع المناهج المعتمدة عالمياً .** **ويُعد ديوان الرقابة المالية الاتحادي الجهة المعنية بالرقابة على البنك المركزي العراقي المعني بالرقابة الاشرافية على المصارف كافة بينما تخضع المصارف العامة لرقابة الجهتين معاً.** **وتكمن مشكلة البحث في ضعف تدقيق دور الرقابة الاشرافية التي يمارسها البنك المركزي على مبادرة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة في ظل الشمول المالي لعدم وجود برنامج تدقيق يراعي خصوصية مبادرة تمويل المشاريع التنموية التي تهدف الى توفير التمويل لأكبر شريحة ممكنة من السكان و زيادة التشغيل وتقليل الفقر في العراق من خلال ضخ الاموال الى السوق عن طريق هذة المصارف وبحسب**

	اختصاصها لرفع معدلات الانتاج في القطاع الزراعي والصناعي. **لذا هدف البحث الى بيان إطار الرقابة بشكل عام والرقابة الاشرافية بشكل خاص التي تمارسها البنوك المركزية على اعمال المصارف ومنها المصارف العامة والخاصة ومحاولة فهم اليات تدخل المؤسسات الاشرافية في مراقبة النشاط المصرفي بما يحقق الشمول المالي التي من ضمنها تمويل المشاريع وأقتراح برنامج تدقيق لمبادرة تمويل المشاريع الحل الملائم لهذه المشكلة يقدم البحث الفرضية إنَّ اعتماد برنامج تدقيق مقترح لتدقيق مبادرة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة يؤدي الى اكتشاف جوانب الضعف ويساهم في مراقبة ومتابعة اليات الاقراض وكفاءة وفاعلية تمويل المشاريع وتقديم التقارير بذلك للجهات المختصة**

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	**المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية**			
القسم	**قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية**			
أسم الباحث	**سمير مبارك ميرزا**			
أسم المشرف	**أ. د. موفق عبد الحسين محمد**			
الأيميل				
الدرجة العلمية	**مدرس مساعد**	**مدرس**	**أستاذ مساعد**	**أستاذ**
	ماجستير		**√ دكتوراه**	
عنوان البحث	**تقويم فرض الاستمرارية للمصارف الخاصة على وفق معايير التدقيق والممارسات الدولية** **(بحث تطبيقي في البنك المركزي العراقي وعينة من المصارف العاملة في العراق)**			
السنة	**٢٠١٨**			
اللغة	**العربية**			
الخلاصة	**لقد تزايد إهتمام بموضوع تقويم فرض الاستمرارية للمصارف التجارية في الوقت الراهن من قبل الجهات ذات العلاقة بالمصارف بسبب تزايد حالات التعثر والفشل والتصفية وبشكل مفاجيء دون وجود لمؤشرات مسبقة ومعلن عنها من قبل الجهات المسؤولة عن تقويم استمرار واستقرار الاداء المصرفي والمتمثلة بـ(البنك المركزي العراقي ومراقب الحسابات) وضمن اطار مهام ونطاق عملهما.** **وعلى ضوء ما تقدم فان مشكلات البحث يمكن تحديدها بـ(تعرض بعض المصارف و بشكل مفاجيء الى التعثر والفشل المالي وتصبح غير قادرة على الاستمرار ووضعها تحت وصاية البنك المركزي العراقي نتيجة حدوث مشاكل مالية وادارية وقانونية وفنية ، دون أن يكون أي دور مسبق للبنك المركزي العراقي ومراقبي الحسابات في التنبؤ والافصاح عن ذلك التعثر ، فضلا عن وجود ضعف في التنسيق بين البنك المركزي ومراقبي الحسابات في التدقيق وإلاشراف على المصارف الخاصة)، وأستند**			

	البحث لحل المشكلات الى الفرضيات الأتية (إن وجود برنامج تدقيق خاص لتقويم فرض الاستمرارية ولائحة إرشادية للبنك المركزي العراقي وكذلك ووثيقة لتنظيم وتنسيق العلاقة بين مراقب الحسابات والبنك المركزي العراقي المعد على وفق معايير التدقيق والممارسات الدولية من شانه يسهم في الكشف المبكر عن حالات التعثر والفشل المصرفي وتقويم إستقرار وإستمرارية المصارف بشكل اكثر كفاءة وفاعلية)، وفي ضوء ماتقدم فأن البحث يهدف الى تقويم فرض إستمرارية المصارف الخاصة على وفق معايير التدقيق والممارسات الدولية لعينة من المصارف التجارية الخاصة التي مرت بازمات مالية وتعرض استمرارها للمخاطر، من خلال الدراسة والتحليل للبيانات والقوائم المالية للسنتين قبل وضعها تحت وصاية البنك المركزي العراقي واقتراح برنامج تدقيقي لمراقب الحسابات ولائحة ارشادية لمديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان وكذلك اعداد وثيقة لتنظيم وتنسيق العلاقة بين المسؤولين أعلاه لغرض تصحيح مسار عملية التقويم استمرارية المصارف التجارية ،

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			
القسم	قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية			
أسم الباحث	فراق عبد العال مهلهل			
أسم المشرف	أ.م.د. سالم عواد هادي			
الأيميل				
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ
	ماجستير	√ دكتوراه		
عنوان البحث	((تكييف المعايير المحاسبية الدولية لمعالجة اندماج الشركات العامة)) (دراسة تطبيقية في الشركة العامة للصناعات الفولاذية)			
السنة	٢٠١٨			
اللغة	العربية			
الخلاصة	تناول هذا البحث اهمية الاندماج في تطوير الشركات العامة من خلال الوفورات في الحجم, التي يحققها عن طريق التعاون والتكامل والسعي نحو السيطرة على الاسواق ,وزيادة الارباح عن طريق تقليص النفقات ,وزيادة الانتاجية بفضل توحيد ادوات الانتاج ,ومعالجة الفشل المالي الذ ي تعاني منه اغلب الشركات العامة للدولة , ومحاولة النهوض بواقعها المتردي بسبب سوء التخطيط والادارة لها . لقد شهد العالم تسارع في الاحداث الاقتصادية والمالية والتي تركت اثارا			

	مضاعفة في مختلف جوانب الاقتصاد العالمي ,حيث اصبح التوجه نحو الاندماج ظاهرة صحية في قطاع الاعمال ,وعقد التحالفات يمثل الخيار الاستراتيجي المهم في مواجهة التحديات والمتغيرات الدولية في عصر الانفتاح والسوق الحر ومع تسارع وتيرة العولمة والتحرر المالي وظهور التكتلات الاقتصادية العملاقة . ان مشكلة البحث تتجسد في عدم تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي الخاصة بالاندماج , مما يؤدي الى وقوع الشركات في مشكلات محاسبية بسب عدم وضوح الإجراءات المحاسبية للشركات محل الاندماج ,بسبب افتقار البيئة المحلية الى قواعد ومعايير محلية منبثقة من المعايير الدولية لتنظيم عملية الاندماج .وعدم وضوح الاجراءات لتنفيذ متطلبات الاندماج مما يكون عائقا في تحديد الموقف المالي بشكل سليم للشركات الداخلة بالاندماج . ان هدف البحث هو بيان امكانية تطبيق الشركات العامة للمعايير المحاسبية الخاصة باندماج الاعمال ,ودراسة مدى ملائمة تطبيقها في البيئة العراقية ,وانعكاسها على القوائم المالية للشركات العامة عند اعتمادها ,وتوفير الإجراءات المقترحة لمتطلبات عملية الاندماج ,والتي تنسجم مع المعايير المحاسبية الدولية من خلال تقديم الإجراءات المحاسبية المقترحة وفق النظام المحاسبي الموحد لعملية الاندماج. وخرج البحث بمجموعة من الاستنتاجات وكان ابرزها هي القصور في مفهوم الاندماج لدى المشرع العراقي والاثار المترتبة على الغير بعد الاندماج , وعدم اعتماد المعايير المحاسبية الدولية الخاصة باندماج الشركات التي تساعد على تسهيل عملية الاندماج ,بينما كانت اهم التوصيات هي بإعادة النظر بالتشريعات القانونية لاندماج الشركات وعدم اغفال شكل السيطرة , والاستعانة بالشركات المحلية والعالمية عند التقييم ,والتامين على ممتلكات الدولة ,وتدريب وتوعية كوادر المالية على اهمية اعتماد المعايير المحاسبية الدولية عند اعداد البيانات المالية ,ولا تقل اهميتها عن المعايير المعتمدة في الشركات الصناعية , وذلك لتأثيرها الفعال على قيمة الشركة .

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			
القسم	قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية			
أسم الباحث	قيصر غازي زغير			
أسم المشرف	أ.م.د خولة حسين حمدان			
الأيميل				
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ
	ماجستير		√ دكتوراه	

عنوان البحث	**اطار مقترح للرقابة الداخلية في وحدات القطاع العام على وفق الاطر الحديثة والمعايير الدولية** **"بحث تطبيقي في شركة تسويق النفط SOMO"**
السنة	**٢٠١٨**
اللغة	**العربية**
الخلاصة	**شهدت العقود الاخيرة اهتماماً بالغاً بالرقابة الداخلية من لدن الحكومات والمنظمات المهنية في انحاء العالم ولاسيما بعد انهيار كبرى الشركات العالمية , ويهتم هذا البحث بتسليط الضوء على جهود تلك المنظمات وتوضيح التغيرات التي طرأت على مفهوم الرقابة الداخلية وعناصرها ومحاولة الاستفادة منها , وتكمن مشكلة البحث بضعف الرقابة الداخلية في وحدات القطاع العام في العراق وعدم مواكبتها للتطورات وعدم وجود اطار عام ينظم عملها , مما ساهم في فشل اغلب تلك الوحدات وعدم فاعليتها في تحقيق اهدافها التي انشئت من اجلها.** **ولاهمية هذه المشكلة فقد اختار الباحث هذا الموضوع في محاولة لوضع حلول لها , إذ يرى ان حل المشكلة يتم من خلال افتراض (إن اعتماد إطار عام متكامل للرقابة الداخلية لوحدات القطاع العام في العراق من خلال توظيف اطر الرقابة الحديثة والمعايير الدولية من شأنه أن يساهم في تحديد نقاط الضعف في عناصر الرقابة الداخلية وتحسين فاعليتها وبالتالي المساهمة في تحقيق اهداف تلك الوحدات).** **ويهدف البحث الى التعرف على الجهود الدولية الخاصة بتفعيل الرقابة الداخلية ومحاولة معالجة تلك المشكلة من خلال اعداد اطار مقترح للرقابة الداخلية بالاعتماد على اطر الرقابة الحديثة والمعايير الدولية ودمجها في اطار واحد متكامل لتسترشد به وحدات القطاع العام في بناء رقابة داخلية فاعلة وكفوءة وتطبيقه على عينة البحث.** **وتوصل الباحث الى مجموعة استنتاجات ابرزها ضعف الرقابة الداخلية في وحدات القطاع العام في العراق بشكل عام وفي عينة البحث (شركة تسويق النفط / SOMO) بشكل خاص وعدم مواكبتها للتطورات الحاصلة في مفهوم الرقابة الداخلية على مستوى العالم وبالتالي فشل اغلب تلك الوحدات في تحقيق اهدافها لعدم وجود اطار عمل للرقابة الداخلية.** **وعليه يوصي الباحث بمجموعة توصيات اهمها تبني الاطار الذي اقترحه واعمامه على وحدات القطاع العام بهدف بناء رقابة داخلية فاعلة وبما يساعدها على تنفيذ عملياتها بكفاءة وفاعلية وباقل قدر من المخاطر وتقليل حالات الفشل والفساد المالي والاداري في تلك الوحدات وبالتالي تحقيق اهدافها المنشودة.**

جامعة بغداد	
أسم الكلية / المعهد	**المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية**

القسم	**قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية**				
أسم الباحث	**كرار جاسم نجم**				
أسم المشرف	**أ.م.د. خولة حسين حمدان**				
الأيميل					
الدرجة العلمية	**مدرس مساعد**	**مدرس**	**أستاذ مساعد**	**أستاذ**	
	ماجستير		**√ دكتوراه**		
عنوان البحث	**التدقيق المستند على مخاطر الاعمال** **وأثره على استمرارية النشاط** **بحث تطبيقي في الشركة العامة لصناعات المطاطية والإطارات في النجف الاشرف**				
السنة	**٢٠١٨**				
اللغة	**العربية**				
الخلاصة	**إن درجة تطور وتسارع ونمو قطاعات الأعمال جعلت العديد من الشركات في العالم كافة تتعرض إلى أزمات وانهيارات كبيرة، بسبب تزايد مخاطر الأعمال التي تصاحب التطورات والتعقيدات والتطور التكنلوجي والانفتاح على العالم، وبدورها تصيب جميع نشاطات الشركة وتجعلها تفشل في تحقيق اهدافها التي تطمح لتحقيقها وتضع حداً لاستمراريتها بمزاولة النشاط ،الأمر الذي جعل الإنظار تتوجه وبقوة نحو شركات التدقيق والتقارير التي تقدمها، وماهي الفائدة من هذه التقارير بعد إن تُصاب الشركات بالإفلاس وانتهاء حياتها الاقتصادية ،مما أدى إلى البحث عن طرق واساليب متطورة وجديدة في مهنة التدقيق تُساعد في التعرف على مخاطر الأعمال وتأثيراتها على النشاط ،ومن هنا جاءت أهمية استخدام التدقيق المستند على مخاطر الأعمال لمعرفة المخاطر المحيطة بالنشاط الخارجية والداخلية منها التي تمنعها من الاستمرار بمزاولة النشاط.** **وقد سعى البحث إلى معالجة مشكلة عدم مواكبة التطورات في مهنة التدقيق من قبل المؤسسات الرقابية المعنية بالمهنة، من خلال اقتراح برنامج للتدقيق المستند على مخاطر الأعمال الذي يُساعد في عملية التخطيط وربط جميع المتغيرات والمخاطر الداخلية والخارجية عند القيام بعملية التدقيق، وكذلك التعرف على استمرارية النشاط في المستقبل القريب، وتحويل جهود المدققين من مخاطر التدقيق المتمثلة بالمخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة ومخاطر الاكتشاف إلى مخاطر الأعمال التي تؤدي إلى فشل الشركة في تحقيق اهدافها وعدم استمراريتها.**				

جامعة بغداد					
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية				
القسم	قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية				
أسم الباحث	لارا قاسم				
أسم المشرف	أ.د.فيحاء عبد الله يعقوب				
الأيميل					
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ	
	ماجستير	√ دكتوراه			
عنوان البحث	إنعكاس التَحسين المُستَمر في تَحقيق الميزة التَنافسية في ظل تُكنولوجيا النانو بحث تطبيقي في جامعة بتروناس للتكنولوجيا / ماليزيا و الجامعة التكنولوجية / العراق				
السنة	٢٠١٨				
اللغة	العربية				
الخلاصة	إن السرعة التي يحدث بها التغيير الاقتصادي حول العالم تشكل تحدياً جدياً لجميع الدول ، حتى المتقدمة منها، ويزداد هذا التحدي مع دخول العالم عصر المعرفة والذي برزت فيه معارف وتقنيات مختلفة وضاقت فيه المسافة بين ظهور المعرفة العلمية والتطبيق الفعلي لها على أرض الواقع، فضلاً عن الدور المتعاظم للعلم والتكنولوجيا في تطوير المجتمع. أحدى أهم تلك التقنيات هي تكنولوجيا النانو، حيث ان لهذه التكنولوجيا أثراً كبيراً في تطوير المنتجات والاجهزة الحديثة وتقليل الكلفة تحسين الجودة، كذلك تتميز هذه التقنية بكونها عابرة للثقافات، وتتطلب بنية معرفية شاملة، إذ أنها تعتمد على التعليم المستمر والدعم المادي. مع تكمن مشكلة البحث في التركيز على أهم التحديات التي تواجه الجامعات العراقية وتقديم التوصيات التي من شأنها التغلب على تلك المعوقات كضعف إعتمادها على الأساليب الحديثة في تطوير وتقدم مسيرتها العلمية وضعف الإعتماد على تجارب الدول الاخرى في تحويل مشاريعها البحثية الى منتجات بحثية ذات مردود اقتصادي عن طريق تطوير الأساليب والمناهج الدراسية أو إيجاد اساليب متقدمة لتحقيق ميزة تنافسية للجامعات والمنتجات البحثية عن طريق تحويل مشاريعها البحثية الى منتجات لتحقيق ميزة تنافسية. وبذلك فأن الهدف الرئيس من هذا البحث هو دراسة و تحليل واقع حال المنتجات البحثية النانوية في جامعة بتروناس التكنولوجية وإعداد موازنة التحسين للمنتج التحني المُشعات الحرارية فائقة الاداء (مركبات النحاس المدعمة بأنابيب الكربون (الثانوية وتحليل مفهوم واهمية اسلوب التحسين المستمر للمنتج البحثي المشعات الحرارية فائقة الاداء و مجموعة المُميزات الاقتصادية والكلفوية و الاجتماعية التي يحققها، اضافة الى نقل وتوطين تجربة جامعة بتروناس الى الجامعات العراقية وان				

	تكون الجامعة التكنولوجية مرتكزاً لها ويكون هدفها النهائي الوصول بالأبحاث المعتمدة على تقنيات النانو إلى منتجات صناعية ذات مردود اقتصادي يُسهم في دعم الاقتصاد الوطني المبني على المعرفة، ودراسة وتحليل مفهوم وأهمية اسلوب التحسين المستمر لأي منتج بحلي ومجموعة المميزات الاقتصادية والكلفوية والاجتماعية التي يحققها.

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			
القسم	قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية			
أسم الباحث	محمد زامل فليح			
أسم المشرف	أ.م .د.سالم عواد هادي الزوبعي			
الأيميل				
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ
	ماجستير	√ دكتوراه		
عنوان البحث	"دور جودة التدقيق الداخلي في تخفيض ممارسات التلاعب بالأرباح" (بحث تطبيقي في عينة من الشركات العامة العراقية)			
السنة	٢٠١٨			
اللغة	العربية			
الخلاصة	لقد تغيرت النظرة في العديد من دول العالم المتقدم نحو أهمية التدقيق الداخلي، وذلك استجابة لمتطلبات التطورات الاقتصادية والاجتماعية والصناعية التي أدت الى تنامي نطاق التدقيق الداخلي ليتجاوز بذلك أنشطته التقليدية ليشارك في تدعيم الحوكمة وإدارة المخاطر بشكل يؤدي الى خلق قيمة مضافة الى الشركات العامة والخاصة على حد سواء. إنَّ اقسام التدقيق الداخلي في الشركات العامة في العراق؛ تعاني من انخفاض جودتها مما ينعكس سلباً على تنفيذ أعمالها التدقيقية، وذلك بسبب عدم إعتمادها على المعايير الدولية والمحلية، الأمر الذي أدى الى عدم أخذ دورها في كشف ممارسات التلاعب بالأرباح التي تقوم بها إدارة تلك الشركات وخاصة ما يتعلق بتطبيق المادة (١١) من قانون الشركات العامة رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧ (المعدل) الخاصة باحتساب وتوزيع الأرباح، والتي تتضمن في نصوصها المرونة والثغرات، لذلك كان الهدف الاساس للبحث هو زيادة جودة أعمال أقسام التدقيق الداخلي في الشركات العامة من خلال وضع إطار عمل لهذه الاقسام يستند الى معايير التدقيق الداخلي الدولية والقوانين والأدلة المحلية للمساهمة في تخفيض ممارسات التلاعب باحتساب وتوزيع			

	الارباح التي تقوم بها إدارة الشركات العامة. **لقد أعتمد الباحث في الحصول على معلومات وبيانات الجانب العملي على محاضر مجلس الإدارة وخطة وتقارير أقسام التدقيق الداخلي والمقابلات الشخصية مع مدراء وموظفي أقسام التدقيق الداخلي في الشركتيّن عينة البحث، للحصول على إجابات محددة بهدف دراسة واقع تلك الأقسام، أما بخصوص ممارسات التلاعب بالأرباح فقد تم الحصول على البيانات والمعلومات من الأقسام المالية وهيئات ديوان الرقابة المالية الاتحادي العاملة في الشركتيّن عينة البحث للحصول على التقارير والبيانات المالية الصادرة.**

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	**المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية**			
القسم	**قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية**			
أسم الباحث	**محمد فلاح حسن**			
أسم المشرف	**د. صبيحة برزان فرهود**			
الأيميل				
الدرجة العلمية	**مدرس مساعد**	**مدرس**	**أستاذ مساعد**	**أستاذ**
	ماجستير		**√ دكتوراه**	
عنوان البحث	**الالتزام بمعايير الانتوساي واثرها في فجوة جودة اداء الاجهزة العليا للرقابة المالية**			
السنة	**٢٠١٨**			
اللغة	**العربية**			
الخلاصة	**ان التحدي الرئيس الذي يواجه الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة هو الالتزام بتقديم الخدمات الرقابية ذات الجودة العالية اذ ان جودة العمل الذي تقوم به الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة تؤثر على سمعتها ومصداقيتها وتتعلق اخيراً بقدرتها على تنفيذ ما تكلف به ولكي يكون نظام رقابة الجودة فعالاً يجب ان يكون جزءاً من استراتيجيات الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ، إذ ان الوصول الى الجهاز الرقابي النموذجي يتطلب التركيز على العديد من الامور الهامة والمؤثرة في عمل الجهاز الرقابي و يهدف هذا البحث إلى التعريف بمعايير الانتوساي وتقييم مدى التزام ديوان الرقابة المالية الاتحادي بتطبيق المعايير الحكومية الصادرة عن منظمة الانتوساي من خلال قياس درجة الالتزام بين معايير الانتوساي والقوانين والانظمة والتعليمات التي تحكم عمل الديوان من جهة ومقارنة المعايير الدولية مع الواقع الفعلي المعمول في الديوان من جهة اخرى .** **وقد توصل البحث الى جملة من الاستنتاجات اهمها إن تعيين رؤساء ديوان الرقابة المالية الإتحادي (ممن تعاقبوا على ترأسه) أو إعادة تعيينهم أو نقلهم أو إحالتهم للتقاعد يتم بترشيح من السلطة التنفيذية المتمثلة بـ(الأمانة العامة لمجلس**			

	الوزراء) وليس عن طريق السلطة التشريعية مما يؤثر بالنتيجة سلباً على استقلاليتهم كذلك عدم منح الديوان الإستقلالية الكاملة على موازنته المالية، بل يتم تحديدها بصورة كلية مع موازنة الدولة ويتم البت في تخصيصاتها من لدن كل من (الأمانة العامة لمجلس الوزراء، ووزارة المالية). وقد توصل البحث الى جملة من التوصيات، اهمها ضرورة تعيين رؤساء الديوان أو إعادة تعيينهم أو نقلهم أو إحالتهم إلى التقاعد بقرار من السلطة التشريعية حصراً، مع منح الديوان الإستقلالية الكاملة على موازنته المالية، وبما يضمن الإستقلالية والحيادية المنشودة للديوان كمؤسسة رقابية تضطلع بحماية المال العام وقيام الديوان بالإعلان عن إجمالي موازنته، مع قيامه برفع تقارير حول مصدر موارده المالية وكيفية استخدام تلك الموارد، فضلاً عن قيام الديوان بقياس ورفع تقارير حول كفاءة وفعالية استخدامه لموارده المالية.

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			
القسم	قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية			
أسم الباحث	محمد محيسن عبد الرضا			
أسم المشرف	أ.د. طلال محمد علي الججاوي			
الأيميل				
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ
	ماجستير	√ دكتوراه		
عنوان البحث	دور الحوكمة للحد من الاحتيال في البيانات المالية لنشاط البلديات بحث تطبيقي وإطار مقترح في المؤسسات البلدية لمحافظة بابل			
السنة	٢٠١٨			
اللغة	العربية			
الخلاصة	شهدت العقود الماضية تطوراً في مفهوم حوكمة المؤسسات و تغير من مفهوم تقتصر أهميته على الشركات الكبيرة المدرجة بأسواق المال في الاقتصاديات الكبرى إلى مسألة تعنى بها أنشطة الأعمال كافة في القطاعين العام والخاص في الدول الكبيرة والصغيرة على حد سواء ومن ثم نشأ إجماع في الرأي مضمونهُ أن مفهوم الحوكمة لا يقتصر تطبيقه على الشركات بل يمتد أيضا ليغطي جميع المؤسسات سواء كانت هادفة للربح ام لا كما أن آليات الحوكمة لا تعد قابلة للتطبيق على المنظمات الكبيرة في الأسواق المتقدمة فحسب بل تمتد أهميتها إلى المنظمات الصغيرة في الاقتصادات النامية أيضا. إن الحوكمة السليمة والصحيحة في جوانبها المالية والإدارية هي بمثابة صمام الأ الذي يضمن للمؤسسات البلدية تقديم أفضل الخدمات وليس مجرد معايير ومبادئ وآل رقابية وتدقيقية وإنما هي استثمار حقيقي للمؤسسات التي تقبل الدخول تحت مظ وتعمل بقناعة وشفافية مبادئها ومعاييرها لتصبح الحوكمة في تلك المؤسسات ثقافة إدا			

	وسلوكية وليست مجرد نصوص صماء. وتتمثل مشكلة البحث في ضعف أنظمة الرقابة الداخلية وضعف تطبيق قواعد الحو ومن ثم ازدياد حالات الاحتيال وسوء تقديم الخدمات البلدية. كذلك وجود قصور في تحقق المصروفات في العديد من البنود ومنها عمليات الانفاق على التنظي والاستملاكات وتبليط الشوارع نتيجة تعدد جهات تمويل النفقات ومنها ديوان المحا وخزينة المحافظة في حين يتم استلام الايرادات وجبايتها في المؤسسة البلدية نفسها.

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			
القسم	قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية			
أسم الباحث	نزار شاكر كريدي			
أسم المشرف	أ.م.د. وفاء عبد الامير الدباس			
الأيميل				
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ
	ماجستير	√ دكتوراه		
عنوان البحث	تدقيق عقود المشاركة وانعكاسه على اداء الوحدات الاقتصادية "برنامج مقترح" بحث تطبيقي في الشركة العامة لصناعات السيارات والمعدات / الاسكندرية			
السنة	٢٠١٨			
اللغة	العربية			
الخلاصة	إن الاستراتيجيات المعتمدة لتنمية القطاع العام من جهة ولتحسين المخرجات العمومية من جهة أخرى في ظل التطور التكنولوجي وأقتصاد السوق تجعل من القطاع الخاص شريك أساسي للقطاع العام يمكن الإعتماد عليه ،وتعددت أساليب تطوير القطاع العام في ظل الانفتاح الإقتصادي ،إلآ إن التعاقد مع القطاع الخاص يمثل طوق النجاة للعديد من الوحدات الإقتصادية العامة وتعد عقود المشاركة (participation contracts)من العقود الحديثة نسبيا في المعاملآت الإقتصادية ,التي لجأت إليها الدول ومنها العراق حالياً حيث توفر هذه العقود بمختلف أنواعها وسائل وقنوات حديثة تمكن القطاع العام من فتح المجال أمام فرص الإستثمار الحقيقي للقطاع الخاص للمشاركة برأسماله وخبراته المتنوعة وأفكاره المبتكرة لتنفيذ المشاريع الأستراتيجية الكبرى ،وأحتفاظ الحكومة بقدرتها على الإشراف على تنفيذ تلك المشاريع ،وتقييم جودة وكفاءة تنفيذها من خلال الحكم على مخرجات المشروع ,أثبت عقود المشاركة قدرتها على رفع كفاءة وفاعلية الأداء ،والإرتقاء بمستوى الخدمات ،خفض التكاليف، الإستغلال الأمثل للموارد من خلال الأبتكار وتعزيز المنافسة			

	وتنشيط الإقتصاد وضمان مصالح أفراد المجتمع ،حيث إن من أهم أسباب اللجوء اليها هو توزيع مخاطر المشروع بين الشركاء وضمان التنفيذ ضمن الوقت والتكلفة المتفق عليها ،وعدم أنتظار توفر التمويل ،وتحسين نوعية الخدمة وتعزيز الشفافية ،لذا لجأت نحو الإستثمار على وفق مشاريع عقود المشاركة. ونظراً لمدى تعقيدات تنفيذ تلك المشارع والتحديات التي تواجهها خاصة في البدايات الإولى للتطبيق ، لذا برزت مشكلة عدم تكامل الإجراءات التدقيقية التي يمكن الرجوع لها عند تدقيق العمليات لهذا النوع من المشاريع ،فضلاً عن عدم وجود إطار قانوني وتنظيمي وتدقيقي يرسخ مبادئ الشفافية والنزاهة وحرص جميع أصحاب المصالح المعنين. ويهدف البحث الى إقتراح برنامج تدقيق للمشاريع التي تنجز على وفق عقود المشاركة لغرض معالجة المراحل المختلفة للمشروع , وبيان الجوانب القانونية والإدارية والتنظيمية والتدقيقية المتعلقة بها. و لتحقيق أهداف البحث فقد تم أختبار الفرضية في الشركة العامة لصناعة السيارات والمعدات / الإسكندرية, وفي ضوء الدراسة النظرية والتطبيقية التي تمت في البحث فقد تم التوصل إلى مجموعة من الإستنتاجات والتوصيات

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			
القسم	قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية			
أسم الباحث	نزار معن عبد الكريم			
أسم المشرف	أ.د. عبد الصاحب نجم عبد الجبوري			
الأيميل				
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ
	ماجستير	√ دكتوراه		
عنوان البحث	تصميم اطار لنظام محاسبي في الكليات الاهلية العراقية في ضوء الممارسات المحاسبية الدولية			
السنة	٢٠١٨			
اللغة	العربية			
الخلاصة	تُعد الكليات الاهلية احد المؤسسات التي تهدف في توفير فرص لأحداث تطويرات نوعية وكمية في المجالات التعليمية والبحث العلمي وتقوم بمجموعة من الانشطة ذات الطابع الخيري والاجتماعي والثقافي التي تقدم منافع للناس والمجتمع دون ان تكون الغاية الأساس هي تحقيق الربح , وتُعد هذهِ المؤسسات متممه ومكمله للتعليم الحكومي , وبالرغم من اهمية تلك الكليات للمجتمع الا انه ولغاية الان لا يوجد نظام محاسبي خاص بها الامر الذي ادى الى اعتماد تلك الكليات النظام المحاسبي الموحد			

	في تنظيم حساباتها بالرغم من عدم تلبيته لمتطلباتها. **ويستمد البحث أهميته من ضرورة إيجاد حلول ناجعة للمشاكل التي تواجه معدوا ومدققوا الحسابات عند القيام بأداء مهامهم في الكليات الأهلية العراقية بكونها منظمات غير الهادفة للربح واستيعاب خصوصياتها، يضاف إلى ذلك الانتشار الواسع للكليات الاهلية الأمر الذي ينعكس إيجاباً على تنظيم عملها وإدارتها، وتحقيق الأهداف المرسومة المحددة لها بموجب قوانين تأسيسها، وتكمن مشكلة البحث بعدم وجود نظام محاسبي خاص بها مما جعلها تعاني من استخدام النظام المحاسبي الموحد ، بسبب القصور في تلبية متطلبات القياس والافصاح عن الاحداث الاقتصادية.** **ولأهمية هذه المشكلة فقد اختار الباحث هذا الموضوع في محاولة لوضع حلول لها , إذ يرى ان حل المشكلة يتم من خلال افتراض (إن تصميم نظام محاسبي على وفق المعايير والممارسات الدولية الخاصة بالكليات الاهلية من شأنه أن يدعم دورها في تحقيق أهدافها المرسومة).**